



مجلة

21

المحاسب العربي

العدد الحادى والعشرين

مجلة المحاسب العربي Journal of the Arab accountant

مجلة شهرية تعنى بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية



مجلة الحاسب العربي

تعرف على المجلة

مجلة شهرية متخصصة تعني بنشر وتعزيز ثقافتك الحاسوبية . تم إنطلاق أول أعداد مجلة الحاسب العربي شهر أبريل ٢٠١١ . ومازالت تتواصل المجلة مع القراء الكرام بنشر كل ما هو مفيد في عالم الحاسبة وذلك لتطوير مهارات الحاسب العربي . خلال تلك الفترة انضم إلينا عدد من الأشخاص اللذين قددموا للمجلة الكثير من الموضوعات المفيدة . أتقدم بأسمى ونيابة عن كثير من القراء الكرام بالشكر الجزيل لكل من ساهم على إستمرار هذا العمل .

أهداف المجلة

تهدف مجلة الحاسب العربي . لنشر العلم لجميع الحاسبين والمحاسبين . الإهتمام بتحصيل أكبر قدر من الخبرة للمحاسب المبتدئ وأكثر احترافية للمحاسبين العاملين . كما نحاول جاهدين تأهيل المحاسب للحياة العملية . من خلال نشر موضوعات ومقالات وابحث في هذا المجال .

الفئات المستهدفة

- الموظفون .
- الطلبة في المعاهد والجامعات .
- المهتمون بتعلم علم الحاسبة من مختلف الفئات .
- الموظفين في شركات القطاع الخاص والعام .

اقرأ في هذا العدد

أسرة تحرير المجلة

* المدير العام ورئيس التحرير
وائل مراد

* رئيس تحرير قسم الإقتصاد الإسلامي
د. هائل طشطورش

* د. نبيل عبدالرؤوف

* محمود حمودة

* هالة عبدالله

* أحمد عباس

* إيهاب كمال مختار

التصميم
المراد للدعاية والإعلان

المحتويات

٤	- افتتاحية العدد - وظائف المدير
٦	- التنمية في الإسلام
٨	- إعادة الهيكلة المالية في المنشآت والشركات
٩	- نظم المعلومات والحكومة الرشيدة (٢-٢)
١١	- الرقابة الداخلية - الجزء الثاني
١٢	- في النجاح قالوا
١٣	- سلسلة / دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامي المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة - الجزء الأول
٢٠	- العمليات المالية في المنشآت التجارية
٢٣	- المدير الناجح



الحاسب العربي

العدد
الحادي عشر



+965 97484057



elmosaly7@gmail.com



www.facebook.com/groups/waelmourad



www.waelmourad-wael700blogspot.com



www.youtube.com/watch?v=1Hgrdlvnt2A



وظائف المدير وإرتباطها بوظائف الإدارة

أولاً ما هي وظائف الإدارة إن من مهام الإدارة في المشروعات الحديثة هي التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وتنمية وتكوين الكفايات الإدارية والتوجيه والرقابة .

التخطيط :-

وهي وظيفة أساسية من وظائف المدير وتتعلق هذه الوظيفة بتحديد غايات وأهداف المشروع ، وإختيار السياسات المناسبة والبرامج التي تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف والسياسات .

والتخطيط يعتبر بمثابة إتخاذ القرارات التي تتعلق بالمستقبل حيث ان التخطيط يسبق أي عمل تنفيذي .

ويأتي السؤال هل يرتبط التخطيط بعملية إتخاذ القرار

وعلى يمكننا القول أن التخطيط يمثل خطوة في كل عمل يؤديه المدير ، حيث أن اعمال المدير تؤدي من خلال إتخاذ القرار والمدير عندما يخطط أو ينظم أو يوجه أو يراقب إنما يتخذ قراراً ، وتتم عملية التخطيط بعدة مراحل وتبدأ بالتالي :-

- **أولاً :** تحديد المشكلة
- **ثانياً :** تحليل البيانات والأجزاء
- **ثالثاً :** دراسة احتمالات الحل
- **رابعاً :** تقييم الحلول المطروحة
- **خامساً :** إختيار أحد الحلول المطروحة
- **سادساً :** إتخاذ القرار المناسب
- **سابعاً :** وضع الخطة الكفيلة بتحويل هذا القرار إلى تصرفات عملية وأنشطة فعلية .

وفي الواقع يمكننا القول بأن القرار هو الذي يترجم الخطط والسياسات والأهداف إلى أعمال وتصرفات فعلية ، وعلى ذلك فإن كفاءة المدير في أدائه لوظائفه تعتمد بدرجة كبيرة على معرفته وإستيعابه للمبادئ والأصول العلمية للإدارة من ناحية وعلى قدرته على إستخدامة للعناصر الرئيسية لإتخاذ القرار .

ومن اهم مبادئ إتخاذ القرارات السليمة ضرورة تحديد المشكلة الحقيقية ، فإن الغرض من القرار هو الوصول إلى أفضل الحلول الممكنة للمشاكل ، اما في حال عدم وضوح المشكلة فإنه القرار سوف يتحول إلى مجرد تحديد للوقت ويمكننا القول في هذه الحالة (إن لم تكن تعرف أين تذهب فأني طريق سوف يأخذك إلى هناك) . هذا بخلاف ما يتركه من أثر سئ في قلوب وعقول المرؤوسين من عدم الثقة في عدم قدرة المدير على الوصول إلى الهدف .

أهمية التخطيط للمشروع

تتركز أهمية التخطيط في أنه عملية ضرورية لتحديد فيها الاهداف بوضوح بما يسهل على افراد المجموعة أن يعفوا بوضوح غايات وأهداف المنشأة ، كما يوضح الاساليب والطرق المختلفة التي يجب على العاملين ان يتبعونها لتحقيق الاهداف المحددة وطريقة التنسيق بين جهود الافراد .

وائل مراد
المدير العام



تهنئة

تتقدم اسرة تحرير مجلة المحاسب العربي إلى قرائها الكرام
بالتهنئة القلبية الحارة بمناسبة
حلول عيد الأضحى المبارك

اعادة الله أعادة الله علينا وعليكم بالخير واليمن والبركات
تقبل الله طاعتكم وكل عام اتم بخير

إدارة
مجلة المحاسب العربي





تنطلق التنمية في الاسلام من مرتكزات اساسية مستمدة من العقيدة والشريعة الاسلامية هي :

١.العدل. ٢.الاعمار.

لذلك الشريعة هي التي تحدد :

١.ضوابط عملية التنمية .

٢.اهداف عملية التنمية .

الهدف الرئيسي للتنمية في الاسلام هو : تحقيق الحياة الطيبة للانسان في هذه الحياة الدنيا ، والحياة الطيبة تتضمن :

- الوفاء بالحاجات في اطار الامن والطمأنينة .مصادقا لقولة تعالى : الذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" والوفاء بالحاجات يتضمن الحاجات المادية والروحية والخلقية

- عملية التنمية في الاسلام هي واجب اقتضاة الاستخلاف الذي هو وظيفة الانسان الرئيسية في هذا الوجود .ينبغي ان يشارك الجميع بها باعتبارها واجبا حتى يتاح لهم المشاركة في ثمارها

-التنمية هي سلوك اسلامي ايجابي ينجم عن الالتزام باحكام الشريعة ، لان هذه الشريعة امرت بالاعمار في اطار العدل لان الله قائم بالكون في اطار العدل ولا تنمية بدون عدل .

- التنمية في الاسلام (الاعمار) هي عملية مستديمة تتم من خلال الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة وحمايتها الاجيال القادمة كل ذلك في اطار العدل .

اهداف عملية التنمية في الاسلام :

ان هدف التنمية الرئيسي هو توفير الحياة الطيبة للانسان في الدنيا وحسن الجزاء في الآخرة كل ذلك في اطار الامن والطمأنينة ، ان اهداف التنمية في الاسلام ليست مستقلة بل هي ذات صلة وثيقة بالاسلام ذاته وهي كما يلي:

١. العمل من قبل الجميع افرادا ومؤسسات على تخصيص الموارد على نحو يحقق استدامة الوفاء بالحاجات الانسانية في توسعها وترقيها على ان تتحقق الكفاءة في استخدام الموارد.كل ذلك في اطار :

- الاولويات.

- في حدود الاستطاعة.

- في حدود الاعتدال

- والاستخدام الكفؤ للموارد .

٢. تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدولة حتى يتحقق الامن والطمأنينة ولا تتحقق التنمية الا بتحقيق قوة الدولة واستقلالها الاقتصادي، ويتم ذلك كله في اطار الاستطاعة لانها الحاکمة في ديننا .

٣. توفير العمل لجميع القادرين علىه ويجب ان يتسم العمل بالكفاءة والدقة والاحسان والالتقان.

٤. تحقيق عدالة التوزيع للدخول والثروات في مراحلها المختلفة ابتداء من التوزيع الابتدائي والتوزيع الوظيفي والى نهاية مرحلة اعادة التوزيع ، وتوفير الكفاية لغير القادرين.

التنمية الحقيقية هي التي تعمل على الوفاء بالحاجات في اطار الاعتدال ولرعاية الاولويات وفي حدود الاستطاعة.

يجب العلم بان متوسط الدخل ليس مؤشرا على التنمية في الاسلام حيث ان التنمية وزيادة الانتاجية تنأتى من خلال زيادة انتاجية كل من راس المال والعمل الانساني ويمكن تحقيق الزيادة في الانتاجية من خلال :

١. استخدام فنون انتاجية مناسبة كثيفة لراس المال .

٢.استخدام تقنيات حديثة تعمل على زيادة الانتاج.توائم بين ظروف البلد الاسلامي ومطلوب من مطالب الاستقلال الاقتصادي.

٣. اضافة الى تطوير قدرات ومهارات العنصر البشري من خلال التدريب والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية بالتالي المسألة ليست كلها فنية بل تدخل بها جوانب اجتماعية واقتصادية .

٤. ضرورة الانتباه الى موضوع التكلفة المترتبة على استخدام تقنيات الانتاج المختلفة .

اهمية الاستثمار البشري وتخطيط التنمية

الهدف من عملية التنمية في الاسلام هو الانسان كل الانسان بهدف توفير الحياة الطيبة له في الدنيا وحسن الجزاء في الآخرة ومن اجل ذلك تضمنت ما يلي:

١. تهتم نظرية التنمية في الاسلام بالعنصر البشري اهتماما كبيرا وذلك من خلال ضرورة توفير التدريب والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية له لان ذلك يزيد من انتاجيته.

٢. تحقيق التشغيل الشامل بما ذلك اتاحة فرص العمل للفقراء والمساكين لتمكينهم من تحقيق كفايتهم بانفسهم .

٣. هذا يؤدي الى ارساء اساس راسخة لعدالة التوزيع في مرحلة توزيع عوائد الانتاج.

٤.هذا يؤدي الى حماية المجتمع من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة كالبطالة والجريمة والمخدرات والامراض .

تخطيط التنمية :

١. يجب ان لايتعارض مع خصائص النظام الاسلامي كالحرية الاقتصادية المنظمة والحفاظ على حقوق الملكية الخاصة .

٢.يمكن الاخذ باسلوب التخطيط المناسب الذي يعمل :

- تخصيص الموارد بكفاءة .

- يراعي الاولويات .

- يفي بالحاجات بين الحاضر والمستقبل .

- يحقق عدالة توزيع ثمار التنمية .

- تامين متطلبات الدفاع عن الدولة .

تمويل التنمية في الاسلام :

يجب ان يتم تمويل التنمية في اطار :

أ.الاعتدال . ب.الاعتماد على الموارد الذاتية

ابرز مصادر تمويل التنمية في الاسلام :

اولا: الادخار الاختياري : وهو سلوك اسلامي حضت عليه الشريعة ومن مميزاته:

أ.اتساع نطاقه (الشمول).

ب.اعتمادا على موارد حقيقية وليست تضخمية .

ت.الاستمرارية .

ث. المكاسب الناجمة عن استثمار هذه الاموال ستعود على ابناء المجتمع وليس الى الخارج .

الاثار الايجابية لادخار الاختياري :

١. تنمية الشعور بالمسؤولية .

٢.الاتزان .

٣.الاحساس بالحرية .

٤. المشاركة الواسعة العميقة .

ثانيا : التمويل التطوعي (الاغنياء والمقتدرين) :اي يقوم الاغنياء بتمويل التنمية كما فعل الصحابة في كثير من الاحيان.

ثالثا: الزكاة

رابعا: ميزانية الدولة

خامسا : التمويل القادم من دول اسلامية في اطار التكافل وتفعيل فروض الخفاية .

سادسا :استقدام راس المال الاجنبي بضوابط شرعية واقتصادية .

حكمة العدد

ربي لا تدعني أصاب باليأس إذا
فشلت ولكن ذكرني دائماً بأن
الفشل هو التجربة التي تسبق
النجاح .





إستكمالاً لما بدأناه في العدد السابق

التقييم النهائي لمعايير الإفصاح الإستباقي لموقع مصلحة الضرائب المصرية

نقاط تقييم المعلومات	الدرجة التي حصل عليها الموقع	الحد الأقصى للدرجات
التوافر	3	26
الإكتمال	صفر	26
الفهم	3	26
التحديث	1	26
المجموع	7	104

حصل موقع مصلحة الضرائب وفقاً للتقييم السابق علي سبعة درجات فقط من أصل ١٠٤ درجة وفقاً لنموذج التقييم، ويهمني أن أذكر أنه في التقييم الذي أجراه مركز :- دعم لتقنية المعلومات لجهات حكومية أخرى جاءت النتيجة كالتالي :- حصلت وزارة التربية والتعليم علي ٢٢ درجة ، وحصلت وزارة الصحة والسكان علي ٣٤ درجة ، وأخيراً حصلت وزارة البيئة علي ٤٤ درجة .

القسم الثاني :- إجراءات الولوج للمعلومات غير المفصح عنها تلقائياً:-

يتم تقييم هذا القسم من خلال فحص ١٦ معيار تدور حول إمكانية طلب المعلومات ، ووجود إدارة متخصصة لذلك ،ومدي الإستجابة لطلب المعلومات ، ومستوي الوصول إلي المعلومات ، والسماح باستئناف طلب المعلومات .

ويتطلب هذا القسم إجراء إتصال مع مصلحة الضرائب من خلال وسائل الإتصال المعلنة وقد تم إختيار البريد الإلكتروني المعلن عنه للإتصال وتقييم إجراءات الولوج، وتم معلومات ليس لها صفة الخصوصية ولكنها غير منشورة بالموقع من خلال رسالة إلكترونية بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٣ . والغريب حقاً أنا وردت لي هذه رسالة اشعار بوجود خطأ Failure Notice نصها كالتالي :-

Sorry, we were unable to deliver your message to the following address

<mrt*incometax.gov.eg>

Mail server for "incometax.gov.eg" unreachable for too long

وبإجراء محاولة واحدة مع كل رقم من أرقام الخدمة المنشورة بالموقع لم نحصل علي أي إستجابة (ربما نظراً للظروف التي تمر بها مصرنا الحبيبة وصعوبة الإتصال بالجهات الحكومية) وهو ما قررت معه تأجيل دراسة وإظهار نتيجة هذا القسم في التقييم التواصل، علي أن يتم نشر التقييم في ملحق لهذا الجزء فور إتمامه والوقوف علي نتيجته.

العسر المالي الحقيقي Real Insolvency

ينشأ هذا النوع من العسر المالي عندما تكون القيمة السوقية لجميع موجودات المنشأة لا تكفى للوفاء بالتزاماتها المالية أى انه لو أعطيت المنشأة الوقت الكافي لبيع موجوداتها فأنها لن تستطيع سداد كافة التزاماتها المالية .

وبناء عليه فان الدائنون سيطالبون بالحصول على حقوقهم ويتم عن طريق بيع موجودات الشركة وتصفيتها وإنهاء وجودها لصالحهم، أو أنهم يطالبون بإدارة الشركة لذلك فان على الإدارة المالية والإدارة العليا في الشركة أو المنشأ هان يدرسا الوضع جيداً قبل ربط الشركة بأي التزامات مالية ومن أبرز ما يمكن دراسته ما يلي :-

١- نسبة الرافعة المالية :-

تقاس بنسبة القروض طويلة الأجل ÷ الموجودات لتقدير مدى قدرة الموجودات على تغطيته الأموال المقترضة .

٢- نسبة الاقتراض إلى الملكية :-

تقاس بنسبة القروض طويلة الأجل ÷ حقوق المساهمين لتقدير قدرة رأس المال والاحتياطيات على تغطيه القروض .

٣- قدرة المنشأة على خدمة ديونها :-

تقاس بنسبة صافى الربح قبل الفوائد والضرائب ÷(الفوائد المدينة + الإقساط المستحقة) أي قدرة الإرباح على تغطيه الفوائد والأقساط التي ستترتب على الاقتراض . وإلى اللقاء في العدد القادم ونستعرض فيه الربحية وهدفها ومعايير قياس الربحية.

أهميه السيولة وتظهر أهمية السيولة النقدية للشركات في النقاط التالية:-

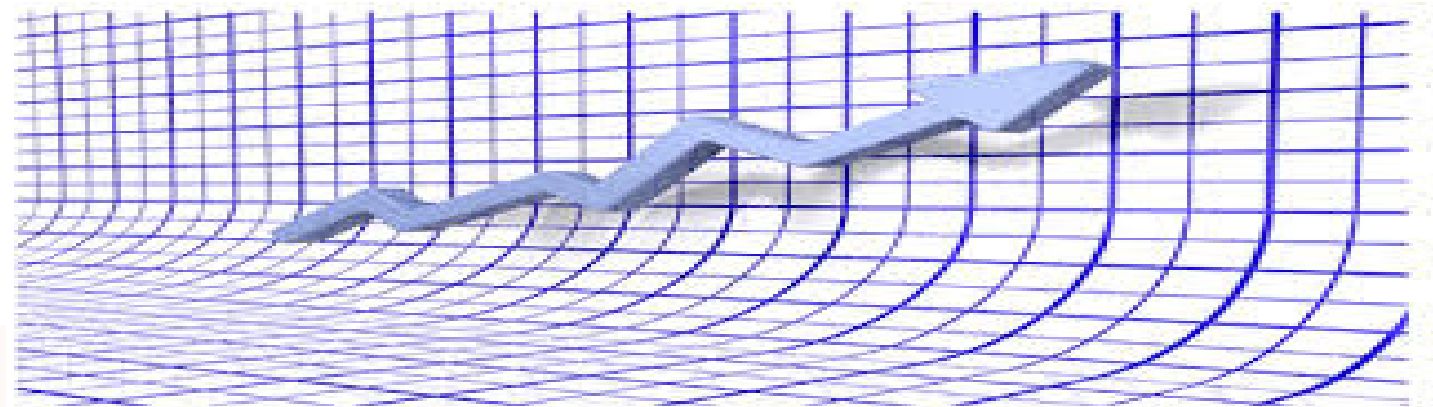
- ١- تقوية ثقة مقترضي الشركة .
- ٢- بناء سمعة ائتمانية قوية .
- ٣- القيام بالعمليات التشغيلية والأنشطة بصفة مستمرة .
- ٤- الاستفادة من الخصومات (النقدية والعينية) عند الشراء النقدي .
- ٥- تجنب الاقتراض وفوائده .
- ٦- الوفاء بالتزامات عند استحقاقها .
- ٧- مواجهة أية ظروف طارئة .
- ٨- اقتناص الفرص البديلة .

اثر السيولة في استمرارية الشركة

من أهم أهداف إدارة السيولة في الشركات المحافظة على رصيد نقدي موجب (عبارة عن التدفق النقدي الداخل أكبر من التدفق النقدي الخارج) تستطيع من خلاله مقابله التزاماتها قصيرة الأجل ، وإذا لم تستطع الشركات المحافظة على رصيد نقدي موجب فأنه سيترتب على ذلك نشوء ما يسمى بالعجز النقدي والذي قد يتحول إلى عسر مالي . والعسر المالي يمكن تعريفه على انه عدم وجود نقد جاهز أو شبه نقد كافيين لمواجهة حاجات الشركات مما ينشأ عنه عدم قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية في موعد استحقاقها و العسر المالي نوعان :

العسر المالي الفني Technical Insolvency

يحدث هذا النوع من العسر المالي عندما لا يتوفر لدى المنشأة نقد جاهز كافي لسداد احتياجاتها لفترة محدودة ، لكنها تستطيع بعدها سداد هذه الاحتياجات والوفاء بالتزاماتها فمثلاً قد يكون لدى المنشأة أموال غير سائلة على شكل بضائع أو ذمم مدينة أو أوراق قبض أو أصول ثابت أو استثمارات قصيرة الأجل فإذا ما أتيح للمنشأة وقت أو فترة كافية فأنها تستطيع تحويل هذه الموجودات إلى نقد جاهز وبالتالي تستطيع الوفاء بالتزاماتها وسد احتياجاتها .



١- يمكن حصر العديد من الأخطاء والقصور وضعف المستوي في تصميم ونشر وأرشفة الموضوعات علي الموقع ، وأراني احسية من الجودة أن نتوقف عن التمحيص والعرض بتفصيل أكثر مما سبق والإكتفاء بالجهر بالقول أن الموقع فقد صفات جودة المعلومات والتي تمثلت في :-

- عدم توافر المعلومات .
- عدم إهتمام المعلومات.
- عدم تحديث المعلومات .
- عدم فهم المعلومات المقدمة.

التوصيات :-

وفقا لخطوات التفكير العلمي فلا بد أولا في البداية من تحديد المشكلة ، وحيث وصلنا في ما سبق الي حصر مجموعة من الأخطاء وفقا للتقييم الذي أتمناه بفضل الله ، وحيث تقع مسئولية تطوير الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب علي إدارة نظم المعلومات المختصة في المصلحة وفقا لسياسات الإدارة بها ، فإننا نري ضرورة تكاتف الجميع في تقديم آراء ومحاولات تصور للحلول والتطويرات التي من شأنها " تحسين الاداء " ، ومن خلال دراستي وتحليلي لموقع مصلحة الضرائب كأداة إفصاح معلوماتي وفقا للورقيات السابقة أقترح الحلول التالية للتطور به رقبيا علي النتيجة المتدنية :-

١- تحديد إدارة مختصة داخل القطاع المسئول عن نظم المعلومات والإعلان عنها ونشر هيكلها واختصاصاتها علي أن تكون مسئولة عن الإفصاح المعلوماتي ومتابعة التفاعل مع الجمهور،وبحيث تتلافى الأخطاء السابقة وتحصل علي التغذية المرتدة من زيارة الموقع أوتعامل الجمهور بشكل عام وتعمل علي تحديث المحتوى

٢- إعادة هيكلة موقع المصلحة وفقا للمحددات الحديثة للإفصاح المعلوماتي لتغطية الحد الأقصى من محددات الإفصاح وتحقيق كامل خصائص جودة المعلومات .

٣- خلال المرحلة الأولى من التطوير نوصي بتشكيل لجنة من الضريبيين لحصر كافة التشريعات الضريبية والتعديلات التي تم عليها ، وكذلك القرارات الوزارية والتعليمات والكتب الدورية،وتسليمها لإدارة النظم لأرشفتها (تاريخيا وموضوعيا) بحيث نحقق إهتمام سجل قاعدة البيانات.

٤- لضمان تحقيق تفاعل أكبر بما يعظم فائدة الموقع ويضمن الرقي بأداؤه أقترح:-

أ- إنشاء منتدي تفاعلي بالموقع من خلال التسجيل بعضوية والسماح بالعضوية للحكوميين وغيرالحكوميين في مجال الضرائب وتشرف الإدارة المختصة علي ترتيب وأرشفة الموضوعات المنشأة في المنتدى والتفاعلات عليها والتي ستعمق التواصل وتثمر عن تغذية مرتدة أكثر من ممتازة .

ب- ربط الموقع الرئيسي للمصلحة بمواقع (أوعلي الأقل صفحات داخل الموقع نفسه) للمناطق الضريبية في جمهورية مصر العربية وان إمكن بكل مأمورية ضرائب ، بحيث يحصل الزائر علي معلومات كاملة ومحدثة ومفهومة توفر له حاجته في معرفة الكيان الضريبي الذي سيتم التعامل معه علي أن تحتوي هذه الروابط معلومات مشتركة بشكل عام عن ماهية مصلحة الضرائب وما هي السياسات والإجراءات في التعامل معها ، ومعلومات متخصصة للمأمورية او للمنطقة الضريبية تصف الهيكل الإداري للمأمورية وتقدم خريطة للمأمورية ونطاق إختصاصها . وهو ما يعظم الوعي لدي الجمهور بمستوي راقي جدا،ج العالمية وبرامج وخطط التدريب الدولية .

٥- أنتجت إدارة الحاسب الآلي قطاع نظم المعلومات بمصلحة الضرائب مجموعة متميزة من التطبيقات الإلكترونية والبرامج المبسطة ، ومع ذلك لم يحوي الموقع في القائمة الخاصة بالبرامج الضريبية والموجودة في قائمة " تدريب " سوي رابطين لتطبيقين فقط ،، لذا أقترح حصر كافة البرامج والتطبيقات الضريبية وذات الصلة :-المنتجة بواسطة المصلحة ،أو التي تم إنتاجها ونشرها علي المشاع من الباحثين والمهتمين بالشأن الضريبي - بعد تدقيقها ومراجعة محتواها - وتحميلها علي الموقع لتكون متاحة للجمهور .

٦- أخيرا ولعلها يجب أن تكون الخطوة الأولى يجب تدريب الكوادر التي سيعهد اليها بمسئولية الموقع الإلكتروني وفقا للآليات الحديثة للتعامل مع المعلومات وتأهيلهم علي ذلك وفقا للنماذج العالمية وبرامج وخطط التدريب الدولية .

المراجع

- مركز «دعم» لتقنية المعلومات ، مؤسسة حرية الفكر والتعبير ومنظمات مجتمع مدني أخرى- مشروع قانون حرية تداول المعلومات فبراير ٢٠١٢ .

-أحمد خير وآخرون - دليل تقييم الإفصاح الحكومي - ٢٠١٣ .

-مارينا عادل . ومنته جمال - تقرير تقييم مستويات الإفصاح الحكومي عن المعلومات- وزارات الصحة .

البيئة ، الإسكان ، التعليم - ٢٠١٣

نظم المعلومات والحكومة الرشيدة (٢٠٠٣)

(٢) الإفصاح الحكومي عن المعلومات ونموذج تقييم للموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب العامة المصرية



الرقابة الداخلية - الجزء الثاني

أ - هالة عبدالله



لعل من أهم الأسباب التي أدت إلي ظهور أنظمة الرقابة الداخلية هي الحاجة الماسة إلي آلية تعمل علي ضبط العمل وكفاءة العاملين من جهة وسرعة أنجاز الأعمال الخارجية المتعلقة بالمنشأة مثل مراجعة الحسابات من جهة أخرى.

وفي إطار خطط وبرامج تفعيل وتطوير دور الرقابة الداخلية في كل منشآت الدولة والجهات الحكومية والغير حكومية والي رفع مستوي الأداء وتحسين كفاءة العملية الرقابية بما يساهم في تحقيق النجاح والحد من السلبيات والأخطاء والتأكيد علي دور الرقابة الداخلية ، وذلك من خلال تهيئة المناخ الإداري والعملية المناسبة وإيجاد وخلق الكوادر والخبرات العلمية المؤهلة والقادرة علي تسير العمل بشكل صحيح ومنظم، لذلك كان يجب وضع للرقابة الداخلية معايير .

معايير الرقابة الداخلية:

تتكون معايير الرقابة الداخلية من ثلاثة محاور هي :

١ -المعايير العامة.

٢-المعايير الميدانية.

٣-معايير إعداد وصياغة التقارير .

أولاً – المعايير العامة في الرقابة الداخلية:

هي المعايير التي تصف المؤهلات والكفاءة والاستقلال والموضوعية الضرورية ، والتي يجب أن تتوفر لدي المراقب الداخلي أو وحدات الرقابة الداخلية حتى تستطيع تنفيذ المهام المتعلقة بالمعايير الميدانية والمعايير الخاصة بإعداد وصياغة التقارير وذلك بكفاءة وفعالية.

ويشمل هذا المحور المعايير التالية:

١- اختيار موظفي الرقابة الداخلية من ذوي المؤهلات المناسبة وأن يكونوا ذو خبرة والتأكيد على حصولهم علي تدريب ملائم ، حيث يحدد عدد العاملين بإدارة الرقابة الداخلية ومؤهلاتهم ومدة خبراتهم علي النحو التالي :

أ- مدير إدارة الرقابة الداخلية:

* **المؤهل العلمي :** الدرجة العلمية الأولى في العلوم الإدارية أو المحاسبية أو القانون كحد أدني.

***مدة الخبرة:** ألا تقل عن ١٠ سنوات في مجال تخصصه.

ب- رئيس قسم الرقابة الداخلية:

-**المؤهل العلمي :** الدرجة العلمية الأولى في المحاسبة كحد أدني.

-**مدة الخبرة :** لا تقل عن ٥ سنوات في مجال تخصصه.

ج- رئيس قسم الرقابة الإدارية:

- **المؤهل العلمي :** الدرجة العلمية الأولى في العلوم الإدارية أو الحقوق أو التجارة كحد أدني أو أي مؤهل علمي جامعي له علاقة بنشاط الإدارة.

-**مدة الخبرة :** لا تقل عن ٥ سنوات في مجال تخصصه.

٢- تأهيل وتدريب موظفي أجهزة الرقابة الداخلية لتمكينهم من أداء مهامهم بصورة فعالة وذلك حسب خطة تدريب مسبقة.

٣- توزيع المهارات علي المهام توزيعا جيدا لتنفيذ العملية لرقابية.

٤- التخطيط والإشراف الجيدان لتحقيق أهداف وحدات الرقابة الداخلية بالمستوي المطلوب من العناية والاهتمام.

٥- يوجد معايير ذات أهمية أخلاقية تتضمن:

- أن تكون وحدات الرقابة الداخلية مستقلة في إجراء العمليات الرقابية.

- أن تعمل وحدات الرقابة الداخلية علي تفادي التضارب في المصالح أثناء تنفيذ موظفيها المهام والواجبات الرقابية مع الجهات الخاضعة للرقابة.

- تحري العناية اللازمة في جميع الأدلة وتحديدتها وتوثيقها عند إعداد التقارير بشأن النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

- علي وحدات الرقابة الداخلية أن تسعى إلي تحقيق تفهم لدورها ووظيفتها من قبل الجهات الخاضعة للرقابة وعلي إقامة جو من الاحترام المتبادل والتفهم والمشاركة في الإصلاحات التي تخطط لها الإدارة.

- علي وحدات الرقابة الداخلية عند ممارسة مهامها الرقابية أن تكون موضوعية كما يجب أن تكون منصفة في عملياتها التقييمية وفي التقارير التي تعدها بشأن نتائج العمليات الرقابية.

ثانياً- المعايير الميدانية:

وتتمثل فيما يلي :

١- التخطيط للعملية الرقابية بطريقة تضمن إجراء رقابة ذات جودة عالية وفعالة وذات كفاءة وفي الوقت المناسب وعادة ما تتضمن عملية الرقابة خطوات التخطيط التالية :

أ- جمع البيانات حول العملية الرقابية وتنظيمها وتوثيقها من أجل تقييم المخاطر وتحديد الأهمية.

ب- تحديد هدف العملية الرقابية ونطاقها.

ج- القيام بتحليل أولي لتحديد النهج الذي ينبغي إتباعه ومدى الاستفسارات التي سيتم إجراؤها لاحقاً.

د- إلقاء الأضواء على المشاكل الخاصة المتوقعة عند التخطيط للعملية الرقابية.

هـ- تحديد المتطلبات من الموظفين لتنفيذ العملية الرقابية.

و- إطلاع الجهة الخاضعة للرقابة على نطاق العملية الرقابية وأهدافها ومعايير التقييم ومناقشة ذلك معها وكيفما تقتضي الضرورة.

٢-الإشراف بصورة مناسبة على الموظفين الرقابيين في كل مستوى وفي كل مرحلة أثناء العملية الرقابية.

٣- أن يتم دراسة وتقييم إجراءات الضبط الرقابي عند تحديد مدى المهمة الرقابية ونطاقها.

٤- أن يتم وضع خطوات العملية الرقابية وإجراءاتها بصورة تضمن اختشاف الأخطاء والمخالفات والأفعال غير القانونية من خلال اختبار المطابقة مع القوانين والتشريعات ذات الصلة.

٥- على المدقق الحصول على إثباتات كافية وذات صلة ومعقولة لدعم حكم المدقق واستنتاجاته بالنسبة إلى المهمة الرقابية قيد الإجراء .

٦- تحليل البيانات المالية للتأكد عما إذا كان هناك تطابق مع الأصول المحاسبية المطبقة في إعداد التقارير المالية وعند إجراء الرقابة المالية أو غيرها من أنواع

الرقابات، وذلك للحصول على أساس معقول لإبداء الرأي حول البيانات المالية.

ثالثاً- معايير صياغة التقارير:

وتتمثل معايير صياغة التقارير في ما يلي:

١- أن يعد في نهاية كل عملية رقابية رأياً أو تقريراً مكتوباً وحسبما هو مناسب يبسط فيه نتائجه بشكل ملائم

٢- ينبغي أن يكون محتوى التقرير:

- سهل الفهم.
- خال من الغموض أو الالتباس.
- مدعماً بمعلومات وإثباتات رقابية مقبولة وذات صلة.
- مستقلاً عن أي تأثير.
- موضوعياً ونزيهاً وبناءاً.

٣- يحتوي التقرير الرقابي على ما يلي:

- **العنوان:** ينبغي أن يتصدر التقرير عنوان مناسب يساعد القارئ في التمييز بينه وبين البيانات والمعلومات الصادرة عن الآخرين.
- **الإمضاء والتاريخ:** ينبغي أن يكون التقرير موقعاً بشكل مناسب يفيد القارئ بأن المدقق أخذ في الاعتبار تأثير الأحداث والمعاملات التي انتهت إلى علمه حتى ذلك التاريخ.
- **الأهداف والنطاق:** ينبغي أن يتضمن التقرير أهداف العملية الرقابية ونطاقها ، حيث توضح هذه المعلومة الغرض من العملية الرقابية وحدودها.

• **الاحتمال:** ينبغي أن تلحق الآراء بالبيانات المالية المتعلقة بها وأن ترفق معها وفي حال تم الحصول على معلومات لا يمكن الكشف عنها بحرية (وهو ما قد يؤثر على احتمال التقرير الرقابي) فإن المدقق يبقى مسؤولاً عن وضع المسائل الحساسة أو السرية في تقرير منفصل لا يرفق.

• **المرسل إليه:** ينبغي أن يحدد التقرير الجهة التي سيرسل إليها، كما تتطلب ذلك ظروف الرقابة أو التعليمات المتبعة.

• **تحديد الموضوع:** ينبغي أن يحدد التقرير البيانات المالية التي تم تدقيقها وفق النظام المحاسبي المعمول به وأن يحدد مجال رقابة الأداء في التقارير الإدارية.

• **الأساس القانوني:** ينبغي أن يحدد التقرير الأسانيد القانونية التي تنص على الإجراء الرقابي .

• **مطابقة المعايير:** ينبغي أن تشير التقارير إلى المعايير أو الممارسات الرقابية المتبعة عند إجراء العملية الرقابية.

هاله عبد الله

مراجع أول بمكتب حازم حسن

في النجاح قالوا

المقولة الاولى - النجاح يكون من نصيب من تحلو بالشجاعة ليفعلو شيئاً ،لكنه نادرا ما يكون من نصيب الخائفين من العواقب . جواهر لال نهرو أول رئيس وزراء هندي بعد إستقلال الهند .

المقولة الثانية - ليس هناك حدود للعقل يقف عندها ، سوى التي أقنعنا بوجودها . نابليون هيل

المقولة الثالثة - لا تجعل الفشل من ضمن الخيارات المتاحة لك .

المقولة الرابعة - لا توجد خطوة عملاقة تصل بك إلى ما تريده ، إنما يحتاج الأمر إلى الكثير من الخطوات الصغيرة لتبلغ ما تريد .

المقولة الخامسة - لن تجد وقتاً سانحاً لعمل أي شئ - عليك أن تخلق هذا الوقت .

المقولة السادسة - إذا كان ما تفعله حالياً لا يقربك من بلوغ أهدافك ، فهو يبعدك عنها حتماً . براين تريسي

المقولة السابعة - ليس هناك أسرار للنجاح فهو حصيلة الإعداد الجيد ، والعمل الشاق ، والتعلم من الاخطاء والفشل . كولين باول ، جنراك ورجل سياسة أمريكي

المقولة الثامنة - الفرق بين الناجح وبين غيره ليس نقص القوة أو المعرفة ، بل بالإحرى هو نقص في جانب الإرادة . فينس لومباردي مدرب كرة قدم أمريكي .

المقولة التاسعة - الأبطال لا يصنعون في صالات التدريب ، الأبطال يصنعون من أشياء عميقة في داخلهم هي الإرادة والحلم والرؤية . محمد علي كلاي

المقولة العاشرة - الناجحون يبحثون دائماً الفرص لمساعدة الآخرين ، بينما غيرهم يسأل أولاً ما الذي سأستفيد من تقديم يد المساعدة . براين تريسي .

المقولة الحادية عشر - لا يهم من أين أنت قادم ، ما يهم هو إلى أين انت ذاهب . براين تراسي

المقولة الثانية عشر - النجاح يصيب من يحاول ويستمر في المحاولة بطريقة تفكير إيجابية .

المقولة الثالثة عشر - لكي تنجح عليك أن تفشل ، لكي تتعلم ما الذي يجب عليك ألا تفعله في المرة التالية

المقولة الرابعة عشر - التحفيز هو ما يجعلك تبدأ - العادات هي ما تجعلك تستمر

من كتاب ٣٦٥ مقولة في النجاح



بقلم / د. نبيل عبدالرءوف

ملخص البحث

تتطلب معايير المحاسبة الدولية والمصرية ومعايير التقرير المالي، إعادة تقويم للأصول بالقيمة العادلة في نهاية الفترة أو السنة المالية للأفصاح عن الأصول بقيمتها الواقعية، ومن المؤشرات التي تحكم قياس القيمة العادلة القيمة السوقية والتكلفة الاستبدالية وغيرها، كما ينبغي إعادة تقويم مدى كون تلك المؤشرات من العوامل المحبذة أو اللازمة في الإرشادات التنظيمية.

ويتمثل دور الرقابة في الحكم على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في التوصل إلى القيم العادلة ، وخصوصاً في حالة استخدام منهج التسعير القائم على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. وسوف تتزايد الحاجة لمراعاة الانعكاسات على الاستقرار المالي عندما تقوم الجهات المختصة بوضع المعايير المحاسبية بإصدار الإرشادات في مجال قياس القيمة العادلة.

ولما كانت الطريقة المستخدمة في قياس القيمة العادلة تختلف باختلاف العوامل المؤثرة من عدة مخاطر ما بين عوامل مالية (تكلفة التمويل) وعوامل محاسبية (صافي التدفقات النقدية) وعوامل إقتصادية (معدل التضخم) لما لتلك العوامل من مخاطر تؤثر تأثيراً مباشراً على دقة قياس القيمة العادلة وخاصة عند قياس صافي الربح المحاسبي فالباحث يطرحها للدراسة والتحليل الاحصائي لقياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، بعد التعرض للقياس الاحصائي للاهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات عند قياس القيمة العادلة، والاهمية النسبية للعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.

وقام الباحث بدراسة ميدانية لقياس مدى وجود علاقة سببية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الربح المحاسبي والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، وأوضح من التحليل الاحصائي وجود تأثير معنوي بما يفيد وجود علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي كما تم الترتيب للاهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية وكذا ترتيب للاهمية النسبية للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

مقدمة :

أوضحت أحداث الاشهر الاخيرة من السنة الماضية ٢٠٠٨ الهشاشة التي يتسم بها النظام المالي لدرجة أنها أثارت العديد من التساؤلات الجوهرية و التي من ضمنها إلى أي مدى توجد مرونة في الإستجابة السريعة لمعايير المحاسبة للأحداث العالمية . كما برهنت على أن هناك إفراط كبير في نقل المخاطر وذلك عند عرض الأصول التي تم إعادة تقويمها بالقوائم المالية .

سلسلة - دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامي المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة

كما لعبت القروض والائتمانات الممنوحة للوحدات الاقتصادية من البنوك دوراً مؤثراً في تحريك الازمة العالمية إلا أن إعادة تقويم الأصول المالية بصفة خاصة والثابتة بصفة عامة وفق مؤشرات القيمة العادلة ، كان المحرك الاقوى للكساد العالمي والذي أصبح شبحاً يلاحق معظم الشركات الدولية (متعدية الجنسيات) في الأفصاح عن قيم لا تمثل الواقع.

بدأت معايير المحاسبة استخدام القيمة العادلة للقياس كأساس بديل للتكلفة التاريخية مما يعد تحدياً واضحاً أمام جودة المعلومات المحاسبية في الوقت الذي يعتبر فيه جوهر نظرية المحاسبة الافصاح باستخدام التكلفة التاريخية ، مما يتطلب إعادة تصميم الانظمة المحاسبية لكي تتأقلم مع طرق القياس والافصاح باستخدام القيمة العادلة.

• طبيعة المشكلة :

تتطلب معايير المحاسبة الدولية والمصرية ومعايير التقرير المالي، إعادة تقويم للأصول بالقيمة العادلة في نهاية الفترة أو السنة المالية للأفصاح عن الأصول بقيمتها الواقعية ، ومن المؤشرات التي تحكم قياس القيمة العادلة القيمة السوقية والتكلفة الاستبدالية وغيرها ، كما ينبغي إعادة تقويم مدى كون مؤشرات قياس القيمة العادلة من العوامل المحبذة أو اللازمة في الإرشادات التنظيمية والرقابية.

ويتمثل دور الرقابة في الحكم على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في التوصل إلى القيم العادلة ، وخصوصاً في حالة استخدام منهج التسعير القائم على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. وسوف تتزايد الحاجة لمراعاة الانعكاسات على الاستقرار المالي عندما تقوم الجهات المختصة بوضع المعايير المحاسبية بإصدار الإرشادات في مجال قياس القيمة العادلة.

ولما كانت الطريقة المستخدمة في قياس القيمة العادلة تختلف باختلاف العوامل المؤثرة من عدة مخاطر ما بين عوامل مالية (معدل التمويل) وعوامل محاسبية (صافي التدفقات النقدية الداخلة) وعوامل إقتصادية (معدل التضخم) لما لتلك العوامل من مخاطر تؤثر تأثيراً مباشراً على دقة قياس القيمة العادلة وخاصة عند قياس صافي الربح المحاسبي فالباحث يطرحها للدراسة والتحليل الاحصائي، لقياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة ، بعد التعرض للقياس الاحصائي للاهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس القيمة العادلة، والاهمية النسبية للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

يتبع ص ١٦



01063672561 - 0109092567

waleed.murad438@yahoo.com

Sohag - Almunsha - Alrweheb

نحو فكر إعلاني أفضل.....



للإعلان بالمجلة

elmosaly7@gmail.com

للإعلان بالمجلة

elmosaly7@gmail.com

جاءت الأزمة المالية التي بدأت في أواخر يوليو ٢٠٠٧ لتبرز إلى السطح القصور الواضح في طرق القياس المتبعة عند المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض إعادة التقويم للأصول نظرا لأن المكاسب والخسائر غير المحققة نتيجة قياس القيمة العادلة لاتعد مؤشراً قاطعاً على قيمة الوحدة الاقتصادية إلا إذا تم بيع تلك الأصول، بالإضافة إلى مكان الضعف في منتجات التمويل المركبة الجديدة والمنظومة الداعمة لها من أسواق ونماذج عمل وبيئات تنظيمية.

كما تبرز أهمية هذا البحث في القاء الضوء على المقترحات التي قدمتها المنظمات المهنية بشأن قياس القيمة العادلة وخاصة الاصدار (١٥٧) من إصدارات (FASB) والتي تهدف إلى تقوية مواطن الضعف وسد الثغرات القائمة في الاطر المحاسبية وكيف تساهم الاصدارات المهنية في تحسين معلومات القوائم المالية.

• أهداف البحث :

يمكن صياغة أهداف البحث على النحو التالي :

١ - التعرف على أهم العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة للأصول المالية والأصول الثابتة والأصول غير المتداولة.

٢ - السعى وراء معرفة مدى قدرة التنظيمات المهنية في سرعة إجراء التعديلات في الاصدارات المحاسبية حول قياس القيمة العادلة كخطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال العالمية.

٣ - دراسة الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية .

٤ - اختبار لترتيب العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة في ظل الظروف الراهنة.

• منهج البحث :

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتختتم بدراسة إحصائية وذلك من خلال عرض للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على قياس صافي الربح المحاسبي ومدى مساهمتها في توجيه معايير المحاسبة نحو قياس القيمة العادلة سعياً للوصول إلى قيمة عادلة للدخل المحاسبي. و ترتيب للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وصعوبات تطبيقها وانعكاساتها على نسب التحليل المالي لما لها من تأثير على القيم التاريخية والتي قد يستفيد منها متخذ القرار. ويطبق الباحث ذلك وفقاً لما يلي :

١ - مصادر معلومات الدراسة :

• **مصادر أولية :** سيتم التركيز على جميع المصادر المتاحة للدراسات السابقة أو الدوريات العالمية والمحلية لانتقاء أحدث المستجدات والعقبات التي تواجه تطبيق قياس القيمة العادلة. بالإضافة إلى إجراء المقابلات وتجميع قوائم الاستقصاء لعينة الدراسة وتحليلها وتقييم نتائجها.

• **مصادر ثانوية :** من خلال الحصول على معلومات لشركات عينة الدراسة لقطاع من قطاعات الاقتصاد القومي ويحددها الباحث لقطاع المقاولات والاستثمار العقاري.

٢- الأسلوب الإحصائي المستخدم :

يقوم الباحث باستخدام اختبار تحليل التباين واختبار المقارنات المتعددة وذلك للاختبار والمفاضلة بين عينة الدراسة بالإضافة الى اختبار T : حول القيمة المتوسطة , كما يستخدم الباحث اختبار كا^٢.

٣- عينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من شركات المقاولات والاستثمار العقاري وشركات الخدمات المالية العاملة في مصر من شركات الاموال في قطاع الاعمال والخاص .

• فروض البحث :

١- لا توجد علاقة ارتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و دقة قياس القيمة العادلة.

٢- لا يوجد أختلاف بين مخاطر القياس (مخاطر مالية و محاسبية و إقتصادية) عند قياس القيمة العادلة.

٣- لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي .

• حدود البحث :

١- يخرج عن نطاق البحث جميع أنشطة الشركات من القطاعات الاخرى بالاقتصاد القومي بخلاف شركات المقاولات والاستثمار العقاري والشركات المالية.

٢- يخرج عن نطاق البحث التعرض للدخل الاقتصادي وانما التركيز على الدخل المحاسبي والذي تفصح عنه القوائم المالية (قائمة الدخل).

٣- يهتم البحث بالعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة فيما يتعلق بالأصول الثابتة والأصول غير المتداولة (الاستثمار العقاري المستحوز عليه للتأجير أو البيع في الفترات المالية التالية) والأصول المالية وبالتالي يخرج عن نطاق البحث باقي عناصر الأصول من الأصول المتداولة والمعنوية وعناصر الالتزامات.

• خطة البحث :

ولتحقيق أهداف البحث يتم تقسيم البحث إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبي

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.

المبحث الثالث : الإصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس باستخدام طريقة القيمة العادلة

المبحث الرابع : دراسة ميدانية لتحديد العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

• الدراسات السابقة :

١- دراسة (د.عبد الناصر محمد سيد درويش : ٢٠٠٨)

استهدفت الدراسة التعرف على التطورات الحديثة في مجال قياس القيمة العادلة عند إعداد المعلومات المالية، وانعكاس ذلك على أداء الوظيفة المحاسبية ، كما تناولت الدراسة التعرف على أهم المشاكل والصعوبات عند قياس القيمة العادلة من وجهة نظر القياس والإفصاح المحاسبي ، ولكنها لم تصل إلى عرض للعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.

٢- دراسة (Zacharski, Alan Rosenblat : ٢٠٠٧)

علقت تلك الورقة على وصف الإصدار ١٥٧ الصادر من مجلس معايير المحاسبة الأمريكية بغرض مقاييس القيمة العادلة بصورة تضع تعريف للقيمة العادلة ، مع عرض لأساليب التقويم المتبعة في قياس القيمة العادلة التي نص عليها الإصدار ومنها أسلوب التقييم على أساس سعر الدخول في السوق والسعر الذي يستخدم عندما يرسم العطاء والسعر المطلوب للخروج من السوق الا ان الدراسة لم تشير من قريب او بعيد الى الأدوات والصعوبات التي تقابل البائعين والمشتريين في تحديد القيمة العادلة بشكل موضوعي يتقابل مع اسعار السوق السائدة

٣- دراسة (Elaine Henry, Oscar : ٢٠٠٧)

تناولت تلك الدراسة الخطوة الثانية من اجراءات القياس للقيمة العادلة من خلال دراسة تحليلية لعوامل اقتصادية ومالية في شكل محاسبي يشير الى اهمية عدم اغفال سعر الفائدة السائد في السوق ومعدل التضخم عند قياس القيمة العادلة لما لها من آثار بالسلب والايجاب على تذبذب القيمة كما اشارت الى ان الأرباح الموزعة للأوراق المالية التي تحتفظ بها الشركات حتى تاريخ الاستحقاق يكون لها أثر مباشر على تحديد قيمتها على اساس القيمة العادلة كإصدار FASB ١٥٧ ، وكما كانت المعلومات التي يتم جمعها لقياس القيمة تعبر بوضوح وشفافية وموضوعية كلما كانت القيمة التي يتم قياسها اقرب الى الواقع.

٤- دراسة (Paul Kraft : ٢٠٠٥)

تفترض تلك الدراسة أن منهجية قياس القيمة العادلة لا بد وأن تعتمد على دراسة عناصر متعددة من المتغيرات في السوق المالي ومنها أسعار الفائدة والعوائد المحققة من صناديق الاموال المستثمرة في الاوراق المالية والعائد من الفرصة البديلة في الاستثمار في اصول لا توجد بها مخاطرة حيث ان الإستثمار في اصول المشروع تجتنبها مخاطر للملاك ، وبالتالي قيمتها تختلف عن القيمة المقابلة لاموال مستثمرة في اصول لا توجد بها ذات المخاطرة مما يؤثر على قيمة اصول المشروع قبل تأثيرها على العائد . كما ناقشت الورقة ان قيمة الأصول المستثمرة في الشركات العامة ذات التطابق تختلف قيمتها عن قيمة الأصول المستثمرة في الشركات الخاصة لما للشركات العامة من حماية وإعادة هيكلة وتمويل من المالك والذي تكون فيه الدولة صاحبة حقوق الاغلبية وبالتالي فعلى إدارات الشركات وهي بصدد إعادة التقويم للأصول مراعاة الأصول المستثمرة لدى أطراف ذوى علاقة عن الأصول المستثمرة في شركات أخرى لا تربطها أية علاقة ، ولكن الورقة لم تحدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة عند إجراء التقويم والمحاسبة عن القيمة العادلة.

٥- دراسة (Bill Bergman : ٢٠٠٤)

تناولت الدراسة الاصدارات المحاسبية لبعض الدول والتي تطبق معايير المحاسبة الدولية بخصوص قياس القيمة العادلة, كما عرفت الدراسة تعريفات متعددة للقيمة العادلة وفق اصدارات العديد من الدول التي تختلف احيانا مع المعايير الدولية ولكن اتفقت في النهاية ان القيمة العادلة تمثل قيمة الاصل في سوق المنافسة الكاملة بين بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء وان القيمة العادلة للأصول غير المتداولة في السوق هي محصلة عوامل عدة من ضمنها اسعار التحويل بين الشركات غير المرتبطة فيما يعرف بالاسعار المحايدة. ولكنها لم تقدم ما هي تلك العوامل.

٦- دراسة (Allister Wilson : ٢٠٠١)

تناولت تلك الدراسة الطرق التي تستخدمها البنوك في التقرير المالي للحد من الآثار السلبية الناجمة من قياس القيمة العادلة في الادوات المالية على الصعيد العالمي, كما ان الاستعانة بشركات متخصصة لقياس القيمة العادلة اصبح ضرورياً للحد من العقبات الاقتصادية في قياس القيمة العادلة من اجل قياس موضوعي يتقارب مع القيم الواقعية في سوق المنافسة الكاملة، واشارت الدراسة الى ان قياس القيمة العادلة من الامور الشائكة لما لها من صعوبات في القياس. ولكنها لم تتعرض لشرح تلك الصعوبات.

٧- دراسة (Patricia Jackson, David Lodge : ٢٠٠٠)

ناقشت الدراسة مسودة معيار محاسبي انجليزي تم نشره مؤخراً عن بنك إنجلترا والذي غطت تعاملاته معظم المنطقة في اشارة واضحة, بان الافصاح عن العوامل التي استخدمت في قياس القيمة العادلة لمحفظه الاوراق المالية التي يحتفظ بها البنك يعطى انطباع عند صنع القرار من المستثمرين, بمدى توثيق المعلومات التي حصل عليها البنك على الرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية, والتي بدأت في امريكا وامتدت لمعظم دول العالم والتي كان من اسبابها عدم الافصاح عن قيمة الاصول المالية داخل محفظة الاوراق المالية للبنوك, وارجعت الدراسة ذلك إلى عدم الافصاح للقيمة العادلة للأصول المالية. ولكنها لم توضح العوامل التي تؤثر على قياس القيمة العادلة وهل هناك علاقة مباشرة بين جودة المعلومات المستخدمة في إعادة التقويم والدخل المحاسبي للشركات التي تقوم بإعادة تقويم لاصولها باستخدام القيمة العادلة.

المبحث الاول

خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبي

يتطلب مواجهة التغيرات في بيئة تكنولوجيا المعلومات من جانب المعلومات المحاسبية القدرة والمرونة والاستجابة السريعة لملاحقة التطور الذي يحدث على الصعيد العالمي في نظم المعلومات من الاستجابة للعرض والافصاح من جانب ، و مدى جودتها من جانب آخر لاغراض دقة القياس والتناغم مع احتياجات متخذ القرار والمستثمرين عند عرض القوائم المالية والتي من بنودها صافي الربح المحاسبي.

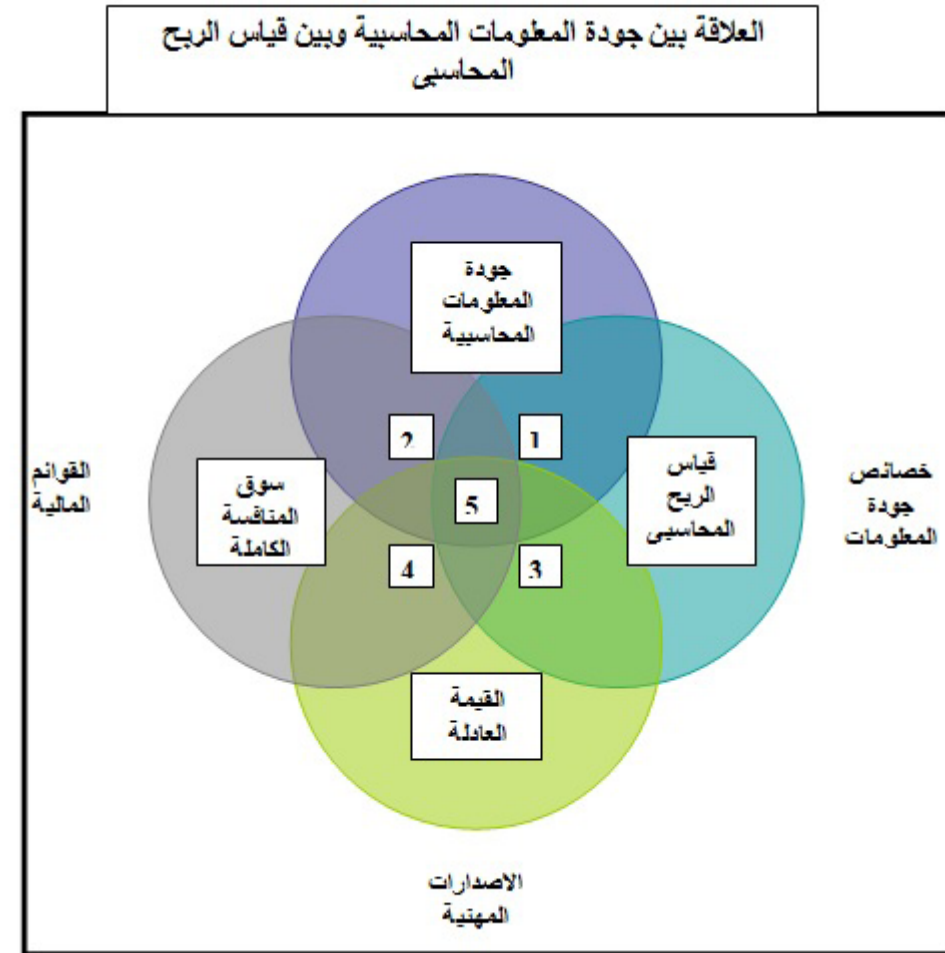
تعتبر قائمة الدخل القائمة التي تفصح عن صافي الربح المحاسبي والمتولد من مقابلة الايرادات بالتكاليف خلال فترة زمنية معينة متفق عليها وفق أسلوب أو منهج العمليات وهو أسلوب يختلف عن مفهوم ثروة الملاك.

يهتم الكثير من الفقهاء في علم المحاسبة والمراجعة بدراسة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها المباشر سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين – الحاليين والمرتقبين – في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ، أو من جانب تأثيرها على أسعار الأصول المالية بصفة خاصة و على جميع الأصول بصفة عامة .

ولما كان دور المعلومات المحاسبية المعلنة بالقوائم المالية يتمثل في أثرها المباشر على الاصول المالية فهذا الدور يتوقف على مستوى جودة تلك المعلومات بالإضافة الى اعتماده على مستوى الكفاءة التي يتمتع به هذا السوق ونوعية تلك الكفاءة وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معاً.

مما لا شك فيه أن للمعلومات المحاسبية خصائص نوعية لا بد وان تكون متوافرة لتحقيق أغراض الجودة ولتحقيق المصادقية فى الدخل المحاسبى ، الامر الذى يتطلب معه البحث بصفة دائمة عن خصائص لجودة المعلومات المحاسبية لعرض نتيجة الاعمال بصورة تشجع متخذى القرار فى الاعتماد عليها ، وخاصة وان قياس الدخل المحاسبى اصبح الان فى ظل تطورات معايير المحاسبة يعتمد على قياس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية للافصاح عن القيم الواقعية للاصول ، فى ظل ظروف التذبذب فى الاسواق ونماذج التسعير المطورة مرة بالتدفقات النقدية ومرة أخرى بالتدفقات المخصومة .

قام البعض بعرض العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الدخل المحاسبى والعلاقات المتبادلة عند قياس القيمة العادلة وسوق المنافسة الكاملة والتى قام الباحث بتطويرها لتففى بأغراض الدراسة من خلال الشكل التالى :



تتمثل المنطقة المتقاطعة رقم (١) فى الدور المتبادل بين كل من جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبى ، فى الوقت الذى تؤثر فيه سوق المنافسة الكاملة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعلومات المنشورة بالقوائم المالية و هذا ما توضحه المنطقة المتقاطعة رقم (٢) أما المنطقة رقم (٣) تشير الى العلاقة بين العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى فى ظل توافر خصائص نوعية لجودة المعلومات ، بينما تشير المنطقة رقم (٤) الى العلاقة القوية بين الاصدارات المهنية الرامية الى توحيد قياس القيمة العادلة للاصول المعروضة فى القوائم المالية فى ظل سوق المنافسة الكاملة من خلال حركة تداول الاصول سواء مالية أو أصول أخرى . أما المنطقة رقم (٥) نقطة التقاء وترابط العناصر الاربعة والتي تتمثل فى الآثار المباشرة فى مدى دلالة المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي تؤدي الى القياس العادل لقيم الاصول متمثلا فى مدى تأثير المعلومات على الأداء المتميز وتوازن المصالح للوحدات الاقتصادية .

ومما لا شك فيه أن الخصائص التى تتسم بها جودة المعلومات المحاسبية وتمثل الامداد المباشر للمحاسب من معلومات عند إعداد القوائم المالية تتمثل فى خصائص أساسية وخصائص رئيسية بالإضافة إلى خصائص ثانوية يمكن عرضها على النحو التالى :

م	الخصائص النوعية لجودة المعلومات	المقصود بها
١	الملائمة Relevant	وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من البيئة والأغراض التى تعد من أجلها و تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم البدائل التى يتعلق بها القرار
٢	الوثوق Reliability	أن تكون هذه المعلومات مستتدية ، إذ أن هذه الخاصية هي التى تبرر الثقة فى تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها كما أن النتائج التى يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبى والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر – مستقل عن الشخص الأول – بتطبيق نفس الأساليب
٣	الحياد Neutrality	اصطلاح يصف عدم التحيز . و هذه الصفة تتفق مع مستتدية المعلومات لأن المعلومات المتحيزة - بحكم طبيعتها - معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها .وتساعد المعلومات المحاسبية التى تتصف بالحياد الوفاء بالاحتياجات المشتركة لمتخذى القرار - وتتسم المعلومات المحاسبية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا
٤	القابلية للمقارنة Comparability	تؤدي الى التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة .
٥	التوقيت الملائم Timeliness	تقديم المعلومات فى حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها . وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها ، أو إذا تم التراخى فى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التى تتعلق بها
٦	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب Understanding	لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها ، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية ، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى .
٧	الأهمية النسبية والإفصاح التام الأمثل Materiality Disclosure &	أن القوائم المالية التى يمكن الاعتماد عليها يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية . وكثيرا ما تنطوي المعلومات المحاسبية - باعتبارها وسيلة قياس وإتصال - على تقديرات اجتهادية تعتمد إلى حد كبير على تقييم مستوى الأهمية النسبية .
٨	القيمة التنبؤية Predictive Value	أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها فى اتخاذ القرارات التى لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية .
٩	إقتصادية المعلومة Economic	تتمثل فى الجدوى الاقتصادية التى تتحدد من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها .
١٠	الثبات Consistency	وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة فى قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى ، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم .

ومتى كان هناك توافر بالقدر الكافى للخصائص النوعية فى المعلومات المحاسبية كلما كان الحكم على درجة الجودة بها عاليا ، بالشكل الذى ينعكس على دقة قياس الربح المحاسبى بالقوائم المالية .

العمليات المالية في المنشآت التجارية

بقلم / وائل مراد



العمليات التمويلية Financial Transaction

تعريف العمليات التمويلية :

يتم تكوين المنشأة الفردية في العادة عن طريق قيام صاحبها بتخصص مبلغ معين من أمواله الخاصة لإستثمار في هذه المنشأة ، حيث يطلق على هذا المبلغ من رأس المال ، وبمجرد حصول صاحب الممنشأة على الموافقة من الجهات الرسمية بالدولة على تأسيس منشأته وتسجيلها في السجل التجاري يصبح لهذه المنشأة شخصية منفصلة عن شخصية صاحبها أي يكون لها ما يسمى بالشخصية المعنوية المستقلة وهذ المبدأ هو من المبادئ الضرورية الهامة في المحاسبة ، ويترتب عليه الفصل التام بين حسابات المنشأة والامور المالية الأخرى الخاصة بصاحب المنشأة فيجب التفرقة بين تكاليف ومصروفات المنشأة وتكاليف وبين التكاليف والمصروفات الشخصية الخاصة بصاحب المنشأة ، كما لا يجب الخلط بين أموال المنشأة وبين الأموال الأخرى الخاصة بصاحب المنشأة . ويصبح المبلغ الذي إستثمره فيها عبارة عن دين له في ذمة المنشأة ويطلق عليه لفظ « حقوق الملكية » وتشمل حقوق الملكية على القيمة المالية للموارد الإقتصادية التي يقدمها صاحب المنشأة كرأس مال للوحدة لتمكنها من مزاولة نشاطها بالإضافة إلى ما تتمكن الوحدة من تحقيقه من أرباح يتقرر الإحتفاظ بها لتعزيز مركزها المالية وتوسع نشاطها .

فالعمليات التمويلية هي العمليات التي تمكن المنشأة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل أنشطتها سواء مصادر التمويل الداخلية (أصحاب المنشأة) أو من مصادر التمويل الخارجية (كالقروض ، الدائنين والمطلوبات من الغير) ، والحصول على الأموال من مصادرها الداخلية أو الخارجية يمكن من إستخدام هذ الاموال في مزاولة نشاطها .

المصادر الداخلية هي الأموال التي يقدمها أصحاب المشروع عند بداية العمل التجارية أو خلاله (رأس المال) ويمكن تقدين الأموال بصورة عينية أو نقدية أو الاثنتين معا ، ويمكن تخفيض رأس المال بقرار من صاحب المنشأة وكذلك بالمسحوبات الشخصية (نقدية أو بضاعة) لصاحب المنشأة . ومن المصادر الخارجية عمليات الاقتراض من الجهات الخارجية – كالبנק والمؤسسات المالية أو الأفراد – لتمويل أعمال المنشأة .

تفتح المنشأة في دفاترها حساب يمثل صاحب المنشأة هو حساب رأس المال يجعل دائماً بمجموع المبالغ التي خصصت للإستثمار فية أو بأي مبالغ تصاف على هذا الحساب خلال الفترة المالية ، ومديناً بأي تخفيض بمبلغ رأس المال .

• تقديم رأس المال بصورة نقدية :

يعتبر رأس المال هو إلتزام يقع على عاتق المنشأة للغير كشخصية معنوية مستقلة ويمثل هذا الغير في صاحب المنشأة وذاته . ويمثل رأس المال تلك الأموال الدائمة للمنشأة والتي تبقى لبقائها حيث أن المنشأة لا تلتزم برد رأس المال كاملاً مادام نشاطها مستمر . على أساس أن حقوق الملكية لا ترتبط بأجل محدد للوفاء بها ، وقد يقدم صاحب المنشأة رأس ماله بعدة صور أهمها :

xxx	من حـ / الصندوق
xxx	إلى حـ / رأس المال
إثبات بداية العمل التجاري	

يترتب على هذه العملية **زيادة في الصندوق (أصل)** فيسجل **مدين** ، ويقابل ذلك **زيادة في حساب رأس المال** فيسجل **دائن** .

ب (أحياناً يودع صاحب المنشأة جزء من الأموال بالصندوق وجزء بالحساب الجاري للمنشأة بالبنك .

مثال : في ١-١ بدأ خالد أعماله التجارية برأس المال مال ١٠٠,٠٠٠ ويتم إيداع ٤٠,٠٠٠ بصندوق المنشأة والباقي بحساب جاري المنشأة بالبنك

٤٠,٠٠٠ حـ / الصندوق
٦٠,٠٠٠ حـ / البنك
١٠٠٠,٠٠٠ حـ / رأس المال
إثبات بداية العمل التجاري

يترتب على هذه العملية **زيادة في حساب الصندوق والبنك (الأصول)** فيسجلا **مدين** ويقابل ذلك **زيادة في حساب رأس المال** فيسجل **دائن**

• تقديم رأس المال بصورة نقدية وعينية :

قد يتم تقديم رأس المال نقداً كأصل نقدي ، ويقدم عقارات ، الآت ، سيارات ، وأثاث كأصول عينية .

مثال : في ١-١ بدأ خالد أعماله التجارية بالأصول التالية :
٢٠,٠٠٠ الصندوق - ١٠,٠٠٠ البنك - ٣٠٠٠ الآلات - ٢٠٠٠ الأثاث

٢٠,٠٠٠ حـ / الصندوق
١٠,٠٠٠ حـ / البنك
٣٠٠٠ حـ / الآلات
٢٠٠٠ حـ / الأثاث

٣٥,٠٠٠ حـ / رأس المال
إثبات بداية العمل التجاري

يترتب على هذه العملية **زيادة في حساب الصندوق ، والبنك ، الآلات والأثاث (الأصول)** فتسجل هذ الأصول **مدينة** ، ويقابل ذلك **زيادة في حساب رأس المال** فيسجل **دائن** .

• تقديم رأس المال بصورة نقدية وعينية ويعهد للمنشأة ببعض الإلتزامات (الخصوم) :

قد يقوم صاحب المنشأة بتقديم مجموعة من الاصول النقدية والعينية ويعهد للمنشأة في نفس الوقت بسداد بعض الإلتزامات المستحقة عليه للغير وفي هذه الحالة يكون رأس المال هو الفرق بين مجموع الإصول المقدمة وقيم الخصوم التي تعهدت المنشأة بسدادها للغير .

مثال :-
في ١-١ بدأ خالد أعماله التجارية بالإصول والخصوم التالية :-
٢٠,٠٠٠ الصندوق - ١٠,٠٠٠ البنك - ٣٠٠٠ الآلات - ٢٠٠٠ الأثاث - ٥٠٠٠ دائنين (محمد)

٢٠,٠٠٠ حـ / الصندوق
١٠,٠٠٠ حـ / البنك
٣٠٠٠ حـ / الآلات
٢٠٠٠ حـ / الأثاث

٣٠,٠٠٠ حـ / رأس المال
٥٠٠٠ حـ / دائنين
إثبات بداية العمل التجاري

يتم إستخراج قيمة رأس المال بإستخدام المعادلة المحاسبية :-
الأصول – الخصوم = رأس المال
٣٥,٠٠٠ - ٥٠٠٠ = ٣٠,٠٠٠

يترتب على هذه العملية **زيادة في حساب الصندوق ، البنك ، والآلات والأثاث (الأصول)** فتسجل **مدينة** ويقابل ذلك **زيادة في حساب الدائنين (الخصوم)** وحساب **رأس المال** فيسجلا **دائن** .

• زيادة رأس المال بتقديم الاصول نقدية وعينية :-

يلجأ صاحب المنشأة إلى زيادة رأس المال نتيجة لمتطلبات الأنشطة التي تقوم بها .

مثال :
في ٣-١ قدر خالد زيادة راس مال المنشأة بإيداع ٥٠٠٠ بحساب جاري المنشأة وكذلك تقديم سيارة بقيمة ١٠,٠٠٠

٥٠٠٠ حـ / البنك
١٠,٠٠٠ حـ / السيارات
١٥,٠٠٠ حـ / رأس المال
إثبات بداية العمل التجاري

يترتب على هذه العملية **زيادة في البنك** ، **والسيارات (أصل)** فيسجل **مدين** ، ويقابل ذلك **زيادة في حساب رأس المال** فيسجل **دائن** .

• زيادة رأس المال نتيجة الأرباح التي حققها المنشأة (تمويل ذاتي)

ينكن للمنشأة نتيجة ممارسة نشاطها أ. حصل على إيرادات أكثر من المصروفات التي أنفقتها في سبيل الحصول على إيراداتها حيث يطلق على الفرق « صافي الربح » وفي العادة يقوم صاحب المنشأة بالحصول على هذه الأرباح لنفسه إلا انه في بعض الأحيان قد يرغب صاحب المنشأة بإستمرار هذه الأرباح في منشأة وبالتالي يضيفها على رأس مالة .

• تخفيض رأس المال

أحياناً يلجأ صاحب المنشأة إلى تخفيض رأس المال نتيجة لملاحظته بأن هناك جزء من رأس المال مجمد غير مستغل فيقوم بسحب المبلغ من المنشأة

مثال :-
في ٥-١ قرر خالد تخفيض رأس المال بسحب مبلغ ٣٠٠٠ من البنك .

٣٠٠٠ حـ / رأس المال
٣٠٠٠ حـ / البنك
تخفيض رأس المال

يترتب على هذه العملية **نقص في البنك (أصل)** فيسجل **دائن** .
ويقابل ذلك **نقص في حساب رأس المال** فيسجل **مدين**

• تخفيض رأس المال نتيجة الخسائر التي حققها المنشأة (صافي خسارة)

قد تواجه المنشأة بمشكلة تتمثل في نقص الإيرادات التي تحصل عليها عن المصروفات التي تنفقها . ويمثل الفرق في هذه الحالة « صافي الخسارة » مما يكون له أثر سلبي على رأس المال وبالتالي يؤدي إلى نقصان الاموال المستثمرة بالمنشأة .

• المسحوبات الشخصية Withdrawals Account

قد يحتاج صاحب المنشأة خلا الفترة المالية إلى سحب بعض المبالغ للصرف منها على عائلته أو لسداد بعض مصروفاته الشخصية . هنا يجب التفرقة بين مصروفات المنشأة وبين مصروفات صاحب المنشأة - كما أشرنا سابقاً يصرفه صاحب المنشأة على منزلة وعائلته لا علاقة للمنشأة التجارية به . وا يعتبر من تكاليف المنشأة وعلى ذلك فالمبالغ أو البضاعة التي يسحبها صاحب المنشأة لأغراضه الخاصة تعتبر في الحقيقة إنقاصاً وتخفيضاً لرأس المال المستثمر في المنشأة . وعادة يقوم المحاسب بفتح حساب مستقل يسمى « حساب المسحوبات الشخصية » تثبت فيه المبالغ بصفة مؤقتة إلى نهاية الفترة المالية . وفي نهاية الفترة المالية للمنشأة يحول رصيد حساب المسحوبات الشخصية إلى حساب رأس المال . وبذلك يتم تخفيض حساب رأس المال بقيمة هذه المسحوبات مرة واحدة في نهاية الفترة المالية .

أ - مسحوبات شخصية نقدية

قد يحتاج صاحب المنشأة خلال الفترة المالية إلى سحب بعض المبالغ للصرف منها على عائلته او لسداد بعض مرصروفاته الشخصية .



المدير الناجح

- يسعى لتثبيت أقدام إدارته وتقويتها
- يحترم آدمية الموظف وإنسانيته
- يقول: "أنا أعتقد كذا... فما هو رأيكم؟"
- يُرقي من يتقن عمله ويتفانى فيه
- يضع خطة تتناسب مع قدرات مرؤوسيه
- يثق بالأفراد الأُخفاء والعاملين معه
- يتحدث معك بصدق وصراحة ولباقة ولباقة وذوق
- يسمح لك بأن تطالبه بحقه. وإذا اختلف معك يسر لك الطريق
- لرفع شكوك لمسؤول أخطر منه دون أن يتحدأك، حتى يتيح لك فرصة لأخذ حقه والحصول عليه، وهو إذ يفعل ذلك يدرك أنه ربما يكون على خطأ، فلعل الصواب يأتي من غيره
- يبادرك بالتحية عندما يراك، فيلقي عليك السلام مثلاً، ثم يقول لك: حمداً لله على سلامتك، أو ما شابه ذلك من صور التحية
- يناقشك إذا قدمت استقالتك أو أبديت رغبتك فيها
- يسارع في تهنئتك بالأعياد والمناسبات ويحرص على أن يسبقك في ذلك
- يثير تفكيرك، ويشحذ همتك، ويشجعك على الابتكار والإبداع والتجديد
- يرغب في أن تقول له: "أنا أقترح.."
- يتحكم في نفسه وأعصابه عندما تختلف معه وتهاجمه
- شغوف بالإنصات إلى رأيك في تطوير العمل
- يحقق مكاسب لإدارته من أجلك، من أجله
- يتخذ القرارات بسرعة بعد تفكير
- يعاملك بالحب وبالتي هي أحسن
- يقرأ الموضوعات والمقترحات التي تقدم له، ليستفيد منها
- يرى مستقبلك في تنمية ذاتك وتطوير العمل
- يناقشك بالحوار، ويسمح لك بأن تناقشه بصوتك وفكر

من منتدي المحاسبين المصريين

وائل مراد
المدير العام



١- عن الحصول على القروض من البنك :-
مثال :-
في ١٥-١ إقترض خالد من البنك مبلغ ١٠,٠٠٠ ، إودع المبلغ بصندوق المنشأة .

١٠,٠٠٠ حـ / الصندوق
١٠,٠٠٠ حـ / القرض

الإقتراض من البنك

يترتب على هذه العملية **زيادة** في **الصندوق (الأصول)** فيسجل **مديناً** ،
زيادة في **القروض (خصوم)** فتسجل **دائنة**

٢- عند سداد فوائد القرض :-

مثال :-

في ١٥-٦ سددت المنشأة ٨٠٠ نقداً للبنك فوائد القرض .

٨٠٠ حـ / فوائد القرض (فوائد مدينة)
٨٠٠ حـ / الصندوق

سداد فوائد القرض نقداً

يترتب على هذه العملية **زيادة** بفوائد **القرض (الفوائد المدينة) (مصوبات)** فتسجل **مدينة** ، و**نقص** في **الصندوق (أصول)** فتسجل **دائنة**

٣- سداد القرض :

تسدد القروض على شكل أقساط شهرية وقد تمتد إلى سنوات فعند سداد أي قسط يكون هناك إنخفاض في الإلتزامات (الخصوم التي على المنشأة .

مثال :-

في ٢٥-٩ سددت المنشأة نصف القرض المستحق للبنك بشيك

٥٠٠٠ حـ / القرض
٥٠٠٠ حـ البنك

سداد جزء من القرض بشك

يترتب على هذه العملية **نقصان** في **القرض (خصوم)** فتسجل **مدينة** ،
ونقصان بحساب **البنك (أصول)** فيسجل **دائناً**

٣٠٠٠ حـ / المشتريات
٣٠٠٠ حـ / الصندوق
شراء غسالات نقداً

تؤثر هذه العملية في حساب **المشتريات** وتسجل **مدينة** حيث أن **البضاعة** في حالة **زيادة** ، ويكون **نقص** في **الصندوق** فيسجل **دائن** .

مثال

في ٧-٢ سحب خالد غسالة وإحتسبها بسعر التكلفة

١٥٠ حـ / المسحوبات الشخصية
١٥٠ حـ / المشتريات
شراء غسالات نقداً

تؤثر هذه العملية على حساب **المسحوبات الشخصية** ويجعل **مدينة** بقيمة **البضاعة المسحوبة** ، ويكون **تخفيض** في **المشتريات (نقص في البضاعة)** فتسجل **دائنة**

تصوير حساب الأستاذ المشتريات

مدین	دائن
٣٠٠٠	١٥٠
٣٠٠	١٥٠
٢٨٥٠ رصيد	

نستخلص من المثال السابق أن خالد أشتري للمتاجرة ٢٠ غسالة بتكلفة إجمالية (٣٠٠٠) ، وعندما إحتاج غسالي لإستخداماتة الشخصية إحتسبها بسعر التكلفة (١٥٠) ، يتضح لنا أن المشتريات (البضاعة أصول المتاحة للمتجرة في حال نقصان (٢٨٥٠) ، وأصول في حالة النقصان تسجل دائنة ، بمعنى آخر مشتريات تسجل دائنة ،

• **المصادر الخارجية للتمويل (القروض Loans)**

في حالة حاجة المنشأة إلى أموال إضافية لإستثمارها في الانشطة المختلفة التي تمارسها ، وعدم وجود هذه الاموال المطلوبة لدى صاحب المنشأة قد تلجأ المنشأة في هذع الحالة إلى الحصول على هذه الأموال من الغير عن طريق الإقتراض ، حيث يمثل الإقتراض إلتزام عليها للغير سواء هذا الغير شخص عادي او مؤسسة مالية كالبنوك ، على أن تلتزم المنشأة سداد هذه القروض في موعد محدد يتفق عليه عند الحصول على القرض ، ليس ذلك فحسب بل تلزم أيضاً بسداد مبلغ إضافي على قيمة القرض يسمى (**فائدة القرض أو الفائدة المدينة وحسب الشريعة الإسلامية تعتبر فوائد ربوية محرمة**)

وعلى ذلك فإن القروض تعد إلتزامات (خصوم) على المنشأة لفترات قد تكون أقل من سنة (خصوم قصيرة الأجل) أو تزيد عن سنة (خصوم طويلة الأجل)

مثال :-

في ١٠-١ سحب خالد ٢٠٠ نقداً أو بشيك لشراء أثاث لمنزلة .

٢٠٠ حـ / المسحوبات الشخصية
٢٠٠ حـ / الصندوق أو البنك
مسحوبات شخصية لخالد

يترتب على هذه العملية فتح **حساب المسحوبات الشخصية (بإعتباره** حساباً شخصياً يمثل صاحب المنشأة) يجعل **مدينة** بما أخذ ، وكذلك يكون **نقص** في الصندوق أو **البنك (أصول)** فيسجل **دائن** .

ب - **مسحوبات شخصية للبضاعة**

تختلف المعالجة المحاسبية لمسحوبات البضاعة بإختلاف طرق تسعيرة هذه البضاعة المسحوبة نوعان :

١- **مسحوبات للبضاعة بسعر البيع :-**

قد يحتسب صاحب المنشأة البضاعة التي سحبها لإستخداماتة الشخصية بسعر البيع – أي بسعر الذي تباع به هذه البضاعة للعملاء – فإن هذه العملية تعتبر **مبيعات** عادية ويكون الطرف الدائن من القيد وهو حساب **المبيعات** .

مثال :-

في ١٠-١ سحب خالد بضاعة بمبلغ ١٠٠ بسعر البيع لإستخداماتة الشخصية .

١٠٠ حـ / المسحوبات الشخصية
١٠٠ حـ / المبيعات

مسحوبات شخصية لخالد

تؤثر هذ العملية على حساب **المسحوبات الشخصية** ويجعل **مدينة** بقيمة **البضاعة المسحوبة** ، ويكون **زيادة** في **المبيعات** فتسجل **دائنة** ، بإعتبار أن المبيعات تزيد الإيرادات

٢- **مسحوبات للبضاعة بسعر التكلفة (سعر الشراء) :-**

قد يحتسب صاحب المنشأة البضاعة التس سحبها لاستخداماتة الشخصية بسعر التكلفة ، فإن هذه العملية تعالج محاسبياً تخفيضاً **لمشتريات المنشأة** ويكون الطرف **الدائن** من القيد حساب **المشتريات** .

مثال :-

في ١٠-١ سحب خالد ٢٠٠ بضاعة بسعر الشراء (التكلفة) لإستخداماتة اشخصية .

٢٠٠ حـ / المسحوبات الشخصية
٢٠٠ حـ / المشتريات
مسحوبات شخصية لخالد

تؤثر هذه العملية على حساب **المسحوبات الشخصية** ويجعل **مدينة** بقيمة **البضاعة المسحوبة** ، ويكون **تخفيض** في **المشتريات** فتسجل **دائنة** ولتوضيح ذلك نفترض المثال التالي :

مثال :-

• في ٥-٢ إشتري خالد ٢٠ غسالة ملابس تكلفة (سعر الشراء) الغسالة الواحدة ١٥٠ نقداً

